

المواكبة الاقتصادية

تأثير الصراع الروسي-الأوكراني على الاقتصادات العربية: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2022-2021

الموضوع

من المتوقع أن يكون للحرب في أوكرانيا آثار عديدة على الاقتصاد العالمي. وكلما طالت فترة الصراع، زاد تأثيره عمقاً، خاصة وأن البلدان على مستوى العالم لم تتعاف تماماً من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا "COVID 19". ومن أولى تداعيات هذا الصراع المستمر ارتفاع أسعار الطاقة والسلع، وتهديد الأمن الغذائي في أجزاء كبيرة من العالم.

تأثيرات الصراع الروسي-الأوكراني

البلدان على بنية اقتصادات البلدان، وروابطها التجارية والمالية مع البلدان المتنازعة. فالإتحاد الروسي مورد رئيسي للنفط والغاز والمعادن. علاوة على ذلك، فإن الإتحاد الروسي وأوكرانيا يصدران مجتمعين أكثر من ربع القمح العالمي. وتعد أوكرانيا أيضاً منتجاً رئيسياً للذرة والشعير، وتوفر أكثر من 40% من زيت البذور العالمي.

يؤدي الصراع المستمر إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، ويهدد الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى معدلات عالية من التضخم في عام 2022. ففي الإتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 5.1% في عام 2022، مقارنة بـ 3.2% وفقاً لتوقعات كانون الأول 2021.

1. على الصعيد العالمي

فرضت المملكة المتحدة والولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية عقوبات على الإتحاد الروسي إثر صراعه مع أوكرانيا، بما في ذلك تجميد بعض أصول البنك المركزي، وحظر العديد من البنوك والمؤسسات المالية الروسية من استخدام نظام SWIFT لتحويل واستلام الأموال، وإغلاق الفضاء.

ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة الروسية الأوكرانية إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي. في حين أنه من السابق لأوانه التنبؤ بالآثار الكاملة للأزمة، فمن المؤكد أنه كلما طال الصراع، كلما كان تأثيره أعمق، خاصة وأن البلدان المتقدمة والنامية لم تتعاف تماماً بعد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. ويعتمد حجم تأثير الأزمة على

المواكبة الاقتصادية: تُعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

² تقرير صادر عن منظمة الإسكوا:

ESCWA. (2022). Impact of the Ukrainian Conflict on Arab Economies: Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region.

نفس الاتجاه السعودي، بسبب ارتفاع الطلب العالمي وندرة العرض. وصلت أسعار الغاز إلى أعلى مستوياتها منذ تموز 2008 مع بدء سريان العقوبات على الصادرات الروسية.

علاوة على ذلك، يهدد الاتحاد الروسي بوقف صادرات الغاز إذا تم تمديد العقوبات لتشمل صادراته النفطية. تزيد هذه التوترات من حالة عدم اليقين وتدفع أسعار النفط والغاز إلى الارتفاع.

ارتفعت أسعار الفوسفات بشكل كبير في عام 2021، وستستمر في نفس الاتجاه في عام 2022. ارتفع سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم (DAP) بنسبة 66% بين حزيران 2021 وحزيران 2022، بينما ارتفع سعر صخور الفوسفات بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة. على الرغم من أن هذه الزيادة في أسعار السلع الأساسية ستوفر بعض الوفر لميزانيات الدولة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية، فإنها ستستمر أيضاً في زيادة التضخم في عام 2022.

3. التأثيرات على مؤشرات الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية

من أجل تقييم آثار الصراع على الاقتصاديات العربية تم إنشاء سيناريوهان الأول يحاكي تأثير صراع قصير-الأمد والثاني يحاكي أثر الصراع طويل-الأمد.

إن سيناريو خط الأساس سيحاكي الآفاق الاقتصادية لو لم تندلع الحرب، وبافتراض متوسط سعر النفط 70 دولارًا للبرميل. يعكس السيناريوهان البديلان آثار الصراع. ومع ذلك، يُفترض السيناريو البديل الأول حول صراع قصير-الأمد ينتهي بحلول حزيران 2022 بمتوسط سعر للنفط يبلغ 100 دولارًا للبرميل، في حين يحاكي السيناريو الثاني صراعًا طويل الأمد بمتوسط سعر نفط يبلغ 170 دولارًا للبرميل.

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 5.18% في عام 2022 في السيناريو قصير - الأمد (0.02 نقطة مئوية أقل من توقعات ما قبل الأزمة)، وبنسبة 4.78% على المدى الطويل. سيناريو (0.42 نقطة مئوية أقل من توقعات ما قبل الأزمة - خسارة تقدر بحوالي 11 مليار دولار). كمصدرين للنفط الثقيل، ستستفيد

كما وأنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بوتيرة أبطأ قليلاً في عام 2022 مما كان متوقعاً قبل الصراع. يقدر البعض إنخفاضا بمقدار 0.2 نقطة مئوية في النمو العالمي في عام 2022.

قبل الأزمة، كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4% في عام 2022. ويتوقع البنك المركزي الأوروبي أن تنمو دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.7% في عام 2022 (0.5 نقطة مئوية أقل من توقعات كانون الأول 2021)، ويمكن أن ينخفض معدل النمو أكثر إلى 2.3% في عام 2022 إذا فُرضت عقوبات أكثر صرامة على الاتحاد الروسي وإذا استجابت سوق الطاقة بشدة.

سيتأثر النمو في الولايات المتحدة وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل طفيف في المدى القريب نظراً لارتباطهما المحدود بالاتحاد الروسي وأوكرانيا، لكنه سيتأثر بارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. من المتوقع أن تحافظ الصين على علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الروسي، وسوف تتأثر بشكل طفيف بالآثار السلبية على الاقتصاد العالمي.

2. التأثيرات المحتملة على قطاع النفط والغاز والفوسفات

سيكون للصراع في أوكرانيا تأثير كبير على سوق السلع الأساسية. بمجرد اندلاع الحرب، ارتفعت أسعار الطاقة وارتفع سعر منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) من 96.1 دولارًا للبرميل في 23 شباط 2022 إلى أكثر من 100 دولار في اليوم التالي (لامس مستويات 2014) ووصل إلى 128.5 دولارًا للبرميل في 9 آذار 2022 (بزيادة قدرها 30 دولارًا للبرميل تقريباً في أسبوعين).

ومع استمرار الصراع، سيكون تدخل منتجي النفط الرئيسيين مثل المملكة العربية السعودية ضرورياً لإنقاذ الاقتصاد العالمي من ارتفاع أسعار الطاقة.

ومع ذلك، قررت أوبك + زيادة إنتاجها بشكل طفيف فقط بدءاً من نيسان 2022، متجاهلة الدعوات لزيادة الإنتاج بشكل كبير للحد من ارتفاع أسعار النفط، بينما يستمر إنتاج النفط الصخري في الارتفاع. وبالمثل، ستتبع أسعار الغاز

اقتصادات مجلس التعاون الخليجي من التعافي في أسواق النفط الذي بدأ في عام 2021، وسوف ينمو بوتيرة أسرع منذ عام 2014.

ستستفيد هذه الدول أيضًا من ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب في أوكرانيا. في سيناريو الصراع القصير الأمد من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي إلى 6.01% في عام 2022، مقارنة بـ 5.61 في السيناريو الأساسي. أما في السيناريو طويل الأمد، يقدر هذا المعدل بـ 6.29% إذا استمر الصراع إلى ما بعد حزيران 2022. في هذا السيناريو، من المتوقع أن تكسب هذه المنطقة حوالي 9.7 مليار دولار، بشكل رئيسي من ارتفاع عائدات النفط. ستستفيد قطر أكثر وستظهر أعلى معدلات للنمو في كلا السيناريوهين المذكورين ، ولا سيّما بسبب وضعها كأكبر منتج للغاز الطبيعي في المنطقة. في سيناريو الصراع قصير الأمد، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.13 نقطة مئوية أكثر من توقعات ما قبل الأزمة، مدفوعة بشكل رئيسي بالتغيرات الكبيرة في أسعار الطاقة. أما في سيناريو الصراع طويل الأمد، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 3.73 نقطة مئوية أكثر من توقعات ما قبل الأزمة، ليصل إلى 7.92% في عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار الطاقة التي ستؤدي إلى نمو 3.6 نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي. ستستفيد عمان أيضًا من ارتفاع أسعار النفط: من المتوقع أن تنمو بنسبة 6% و 7.22% في السيناريوهات القصيرة والطويلة الأمد، على التوالي.

من المتوقع أن تسجل البلدان العربية المتوسطة الدخل انتعاشًا ملحوظًا في عام 2022، لا سيّما بسبب إزالة القيود الوبائية واستئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي الصراع في أوكرانيا إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.93% في عام 2022 في سيناريو الصراع قصير الأمد (0.8 نقطة مئوية أقل من سيناريو ما قبل الأزمة)، وإلى 2.46% في السيناريو الصراع طويل الأمد (2.27) أقل بنقاط مئوية من سيناريو ما قبل الأزمة - خسارة تقدر بـ 18.9 مليار دولار).

ستتكد جميع البلدان المتوسطة الدخل العربية خسائر في النمو، باستثناء الجزائر التي ستستفيد من ارتفاع أسعار النفط وستسجل معدل نمو بنسبة 2.7% في سيناريو الصراع قصير الأمد (زيادة 1.52 نقطة مئوية عن توقعات ما قبل الأزمة)، ونموًا أعلى بمعدل 5.5% في سيناريو الصراع طويل الأمد (زيادة 3.18 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الأزمة، ونمو 2.2 نقطة مئوية بسبب ارتفاع أسعار النفط). سيتأثر معدل النمو في مصر بشكل كبير بالنزاع، لا سيّما إذا لم يتم احتوائه بحلول منتصف عام 2022. في السيناريو طويل الأمد، سيتباطأ النمو بمقدار 4.12 نقطة مئوية، ليصل إلى 1.36% (من المتوقع أن يتسبب ارتفاع أسعار النفط في انخفاض النمو بمقدار 1.9 نقطة مئوية) وارتفاع أسعار المواد الغذائية (مما يتسبب في انخفاض 1.1 نقطة مئوية). وبالمثل، فإن معدل النمو في الأردن ولبنان والمغرب وتونس سيتأثر سلبيًا في حالة استمرار الصراع، ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادات الحادة في أسعار الطاقة والمعادن والسلع الأساسية، مثل القمح والحبوب والزيوت. يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى انخفاض 4.05 نقطة مئوية في النمو في المغرب، وانخفاض 3.68 نقطة مئوية في النمو في لبنان.

كما تواجه هذه البلدان مخاوف متزايدة تتعلق بالأمن الغذائي نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي، والاضطرابات في سلاسل التوريد بسبب الأنشطة العسكرية. يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى انخفاض في النمو يتراوح بين 0.1 و 2.6 نقطة مئوية في هذه البلدان.

في سيناريو الصراع قصير الأمد، ستستفيد البلدان المتضررة من الصراع من الحرب في أوكرانيا، مدفوعة بمعدلات نمو أعلى في العراق وليبيا واليمن. ومع ذلك، إذا استمر الصراع إلى ما بعد حزيران 2022، فمن المتوقع أن يسجل معدل النمو في هذه المنطقة 5.3%، أي أقل بنسبة 0.47 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الأزمة التي تعادل خسارة بقيمة 600 مليون دولار في ناتجها المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الانخفاض المتوقع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في

بالحرب في أوكرانيا وسينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ في سيناريو الصراع قصير الأمد (0.16 نقطة مئوية أقل من سيناريو ما قبل الأزمة)، وبنسبة 0.49٪ في سيناريو الصراع طويل الأمد (0.68 نقطة مئوية أقل من سيناريو ما قبل الأزمة). بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب في هذه البلدان، فإنها تخاطر بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث سيتم توجيه المزيد من المساعدات لدعم أوكرانيا والدول المضيفة للاجئين الأوكرانيين. من المتوقع أن تؤثر الحرب في أوكرانيا على معدلات التضخم، والتي سترتفع إلى 10.4٪ في سيناريو الصراع قصير الأمد و11٪ في سيناريو الصراع الطويل الأمد. سيؤدي استمرار عدم الاستقرار السياسي والظروف الاقتصادية السيئة في السودان إلى معدل تضخم يبلغ حوالي 128.6٪ في عام 2022 في السيناريو قصير الأمد، و133.8٪ في السيناريو طويل الأمد.

كما يُتوقع أن يُسجل لبنان عام 2022 معدل تضخم يبلغ حوالي 112.2٪ في سيناريو الصراع قصير الأمد، و108.2٪ في سيناريو الصراع طويل الأمد، حيث لا يزال يواجه أزمة اقتصادية ومالية حادة وانخفاض حاد في قيمة عملته.

اقتصادات المنطقة. سيتعرض اليمن لأكبر تأثير من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يؤدي إلى انخفاض يقدر بنحو 7.2 نقطة مئوية في النمو، مما سيعوض تمامًا تأثير ارتفاع أسعار النفط في اليمن في عام 2022. ستأثر دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية سلبيًا من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 2.35 في المئة، وسينمو الناتج المحلي الإجمالي السوري بوتيرة أبطأ بكثير تبلغ 0.16٪. سيستفيد العراق وليبيا من الارتفاع الحاد في أسعار النفط وسيكسبان 500 مليون دولار و200 مليون دولار، على التوالي، على المدى الطويل.

من المتوقع أن تنمو البلدان العربية الأقل نموًا بنسبة 1.53٪ فقط في عام 2022 في سيناريو الصراع القصير الأمد مقارنة بـ 1.62٪ لسيناريو الأساس، وبنسبة 1.03٪ لسيناريو الصراع طويل الأمد (خسارة التقديرية في الناتج المحلي للمنطقة بقيمة 600 مليون دولار). وقد تفاقمت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الدول العربية الأقل نموًا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. ففي السودان، أكبر بلد في هذه المنطقة، سيتأثر معدل النمو

الجدول رقم 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المنطقة العربية عام 2022

سيناريو الصراع طويل الأمد		سيناريو الصراع قصير الأمد			سيناريو الأساس			
التضخم (%)	الربح أو الخسارة من الصراع (مليارات الدولارات)	النمو الاقتصادي (%)	التضخم (%)	الربح أو الخسارة من الصراع (مليارات الدولارات)	النمو الاقتصادي (%)	التضخم (%)	النمو الاقتصادي (%)	
11.9	-11.0	4.78	10.4	-0.5	5.18	9.4	5.20	كافة الدول العربية
	9.7	6.29		5.8	6.01		5.61	دول مجلس التعاون الخليجي
1.9	-0.6	1.48	1.4	0.0	3.12	1.0	3.26	البحرين
3.7	-0.3	5.55	2.9	0.2	6.05	2.7	5.83	الكويت
3.5	2.0	7.22	3.5	1.1	6.00	2.4	4.48	سلطنة عمان
3.7	6.2	7.92	2.8	3.6	6.32	2.2	4.19	دولة قطر
3.3	3.6	6.55	2.4	2.3	6.34	2.1	6.00	المملكة العربية السعودية
4.8	-1.2	5.57	2.0	-1.3	5.56	1.0	5.88	الإمارات العربية المتحدة
	-18.9	2.46		-6.7	3.93		4.74	الدول العربية المتوسطة الدخل
6.3	5.5	7.89	5.4	2.7	6.23	5.0	4.70	الجزائر
10.5	-17.7	1.36	9.5	-7.0	3.85	7.4	5.48	مصر
4.3	-0.5	1.31	2.9	-0.3	1.96	1.9	2.62	الأردن
112.2	-1.0	-0.84	108.2	-0.4	1.34	105.0	2.85	لبنان
3.8	-4.5	-0.52	2.4	-1.4	2.24	1.5	3.52	المغرب

9.0	-0.6	2.50	6.9	-0.2	3.47	5.5	3.89	تونس
	-1.2	5.30		0.4	5.91		5.77	الدول العربية المتأثرة بالصراعات
4.5	0.2	9.37	3.9	0.1	9.10	3.5	8.71	ليبيا
6.9	0.5	6.50	4.5	0.5	6.53	3.6	6.23	العراق
5.3	-0.6	-2.35	3.3	-0.2	0.67	1.9	2.01	دولة فلسطين
21.9	-0.4	0.16	21.1	-0.1	1.40	19.6	2.17	الجمهورية العربية السورية
19.0	-0.9	-2.07	17.2	0.0	2.75	15.4	2.53	اليمن
	-0.6	1.03		-0.1	1.53		1.62	الدول العربية الأقل نمواً
6.1	0.0	9.09	3.3	0.0	9.09	2.3	9.09	جزر القمر
7.7	0.0	4.41	4.5	0.1	7.35	3.4	5.88	جيبوتي
6.9	0.0	5.00	5.3	0.0	4.29	4.2	4.29	موريتانيا
5.3	0.0	0.00	2.4	0.0	0.00	1.4	0.00	الصومال
133.8	-0.6	0.49	128.6	-0.1	1.00	126.6	1.16	السودان

الجدول رقم 2: تأثير التغيرات في أسعار النفط والغذاء على النمو الاقتصادي (نقطة مئوية) 2022

سيناريو الصراع طويل الأمد			
التأثير الكلي للصراع على النمو	تأثير التغير في أسعار الغذاء	تأثير التغير في سعر النفط	
-0.3	-0.6	0.2	مجموع الدول العربية
			دول مجلس التعاون الخليجي
-1.7	-2.2	0.4	البحرين
-0.2	-1.2	0.9	الكويت
2.4	-0.8	3.2	سلطنة عمان
0.4	-0.3	3.6	دولة قطر
-0.3	-1.0	0.7	المملكة العربية السعودية
-0.3	-1.0	0.7	الإمارات العربية المتحدة
			الدول العربية المتوسطة الدخل
2.6	0.5	2.2	الجزائر
-3.0	-1.1	-1.9	مصر
-1.4	-0.1	-1.3	الأردن
-3.9	-2.0	-1.9	لبنان
-3.8	-2.6	-1.2	المغرب
-1.1	-0.6	-0.6	تونس
			الدول العربية المتأثرة بالصراعات
0.2	-0.4	0.6	العراق
0.6	0.1	0.5	ليبيا
-4.4	-3.0	-1.3	دولة فلسطين
-3.5	-1.3	-2.1	الجمهورية العربية السورية
-5.0	-7.2	2.2	اليمن
			الدول العربية الأقل نمواً
0.0	0.0	0.0	جزر القمر
-1.4	-1.4	0.0	جيبوتي
0.7	0.7	0.0	موريتانيا
0.0	0.0	0.0	الصومال
-1.4	-1.3	-0.1	السودان

4. التأثيرات على المالية العامة ومؤشرات الدين العام في المنطقة العربية

ستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار الطاقة وستشهد انخفاضاً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي في كلا السيناريوهين. من المتوقع أن تعاني البلدان المتوسطة الدخل من حيز مالي أكثر تقييداً، وخاصة البلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط والتي ستعاني من ارتفاع أسعار الطاقة. ستضطر البلدان التي تتاجر مع الاتحاد الروسي أو أوكرانيا إلى إيجاد أسواق جديدة ودفع أسعار أعلى، مما سيضغط على وضعها المالي. ومن المتوقع أن يرتفع عجز

المالية العامة إلى 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، و9.4% في تونس على المدى الطويل. من المتوقع أن تشهد البلدان العربية المتأثرة بالنزاع والدول العربية الأقل نمواً تدهوراً في وضعها المالي في عام 2022، ولكن ستحافظ على مستويات ديون مستقرة نسبياً. ومن المتوقع أن يصل العجز المالي إلى 118.6% من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، و36.5% في اليمن، و10.1% في السودان على المدى الطويل. سيستمر السودان واليمن في تسجيل نسبة عالية لمعدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، عند حوالي 98% و130%، على التوالي.

الجدول رقم 3: عجز المالية العامة والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية 2022

سيناريو الصراع طويل الأمد		سيناريو الصاع قصير الأمد		سيناريو الأساس		
الدين العام	المالية العامة	الدين العام	المالية العامة	الدين العام	المالية العامة	
55.0	-9.4	55.3	-8.4	n/a	-7.8	مجموع الدول العربية
						دول مجلس التعاون الخليجي
136.0	-13.0	137.4	-12.8	139.8	-12.6	البحرين
24.0	-9.4	23.0	-7.9	22.7	-7.6	الكويت
72.4	-6.7	73.5	-5.8	73.6	-5.4	سلطنة عمان
53.7	-0.4	53.1	0.0	54.6	0.7	دولة قطر
27.0	-1.0	26.5	0.1	26.5	0.5	المملكة العربية السعودية
37.2	-4.6	37.5	-3.9	37.4	-3.7	الإمارات العربية المتحدة
						الدول العربية المتوسطة الدخل
39.5	-0.5	39.5	0.3	39.8	0.8	الجزائر
77.6	-4.6	78.3	-4.4	79.8	-4	مصر
89.6	-6.6	90.9	-6.1	91.9	-5.8	الأردن
159.2	-15.7	162.5	-15.4	163.7	-15	لبنان
80.7	-6.5	81.7	-5.9	82.3	-5.4	المغرب
88.1	-9.4	89.3	-8.8	90.2	-8.3	تونس
						الدول العربية المتأثرة بالصراعات
85.2	-13.3	86.0	-12.6	86.6	-12.3	العراق
n/a	-118.6	n/a	-117.7	n/a	-117	ليبيا
n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	دولة فلسطين
22.0	-6.5	22.0	-6.3	21.9	-5.9	الجمهورية العربية السورية
130.2	-36.5	127.8	-35.3	132.7	-35.4	اليمن
						الدول العربية الأقل نمواً
25.2	-1.2	25.3	-0.8	25.3	-0.6	جزر القمر
41.5	-5.0	42.4	-4.0	42.7	-3.6	جيبوتي
47.9	3.3	48.4	3.6	48.7	3.9	موريتانيا
n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	الصومال
98.2	-10.1	100.8	-9.9	101.8	-9.8	السودان

وسيسجل الصومال أعلى معدل فقر عند حوالي 68٪، يليه لبنان بنحو 66٪. من المتوقع أن ينخفض هذا الأخير بشكل طفيف حيث بدأت الحكومة في تمديد مدفوعات التحويلات النقدية للأسر اللبنانية التي تعاني من فقر مدقع في آذار 2022، في إطار مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ الممول من البنك الدولي. من المتوقع أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي المستمر في اليمن والجمهورية العربية السورية إلى الحفاظ على معدلات الفقر عند مستويات مرتفعة، عند حوالي 52.78٪ و65.53٪، على التوالي، في عام 2022.

5. التأثير على سوق العمل ومعدلات الفقر في المنطقة العربية

من المرجح أن يستمر لبنان في تسجيل أعلى معدل بطالة في المنطقة العربية عند حوالي 32٪ في عام 2022، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية التي طال أمدها. من المتوقع أن تظل معدلات البطالة مرتفعة وأن تزداد بشكل طفيف في العديد من البلدان العربية المتأثرة بالنزاع والدول العربية الأقل نمواً. من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر في المنطقة العربية 26.67٪ من إجمالي السكان في عام 2022، مما يعود بالفائدة على جميع البلدان العربية.

الجدول رقم 4: معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية 2022

معدل الفقر (خط الفقر الوطني)	معدل البطالة (%)	
26.67	12.3	مجموع الدول العربية
n/a	6.8	دول مجلس التعاون الخليجي
n/a	1.0	البحرين
n/a	2.5	الكويت
n/a	5.7	سلطنة عمان
n/a	0.1	دولة قطر
n/a	11.5	المملكة العربية السعودية
n/a	1.7	الإمارات العربية المتحدة
17.74	12.1	الدول العربية المتوسطة الدخل
3.04	18.8	الجزائر
27.90	6.9	مصر
14.74	21.9	الأردن
66.39	32.0	لبنان
2.42	10.7	المغرب
15.37	17.2	تونس
36.46	16.7	الدول العربية المتأثرة بالصراعات
12.06	20.3	العراق
n/a	18.1	ليبيا
28.46	26.5	دولة فلسطين
65.53	13.4	الجمهورية العربية السورية
52.78	11.9	اليمن
40.65	15.4	الدول العربية الأقل نمواً
39.58	7	جزر القمر
18.53	25.9	جيبوتي
27.72	10	موريتانيا
68.49	12.8	الصومال
32.34	16.6	السودان